

## بعد سقوط نظام الأسد، قرار إغلاق الدعوى المرفوعة ضد رفعت الأسد في سويسرا سيكون بمثابة السير عكس تيار التاريخ

في 8 ديسمبر 2024، وبعد أكثر من خمسين عامًا من حكم عائلة الأسد، انقلب تاريخ سوريا رأسًا على عقب في غضون أيام معدودة. فمنذ الهجوم الذي شنته قوات المعارضة في نهاية نوفمبر، أحرزت الفصائل المناهضة للنظام السوري تقدمًا كاسحًا. وسرعان ما سقطت في يد الجماعات المسلحة التابعة للمعارضة مدن تحمل أسماءً لطالما كانت راسخةً في الذاكرة الجماعية، مثل حلب وحماة وحمص، ليعقبها سقوط العاصمة دمشق. ومع انهيار النظام، بقي مصير بشار الأسد وعائلته محط تساؤلات عديدة، وإن تمّ تأكيد خبر حصوله على اللجوء السياسي في روسيا بعد فترة وجيزة.

وكانت الحكومة السورية قد انتهجت سياسة قمع تحولت إلى صراع مفتوح مع جماعة الإخوان المسلمين، التي أصبحت القوة المعارضة الرئيسية لحافظ الأسد منذ وصوله إلى سدة الحكم في أواخر السبعينيات. وفي الفترة الممتدة من العام 1979 إلى العام 1982، واجه النظام الطليعة المقاتلة في سوريا. وقد طُبع ذلك الصراع بالعديد من الأحداث الرمزية، مثل [مجزرة سجن تدمر في العام 1980](#) و [تدمير مدينة حماة سنة 1982](#). ومع انتخاب بشار الأسد، نجح الرئيس السابق في العام 2001، شهدت سوريا انطلاق ربيع دمشق وآمال الإصلاح. ولكن في خريف العام نفسه، شنت السلطات حملة قمع ضد حركة المعارضة، مما أسفر عن سجن قادتها ومقتل أكثر من 3500 شخص. وبعد عشر سنوات، ألهم "الربيع العربي" سلسلةً من المظاهرات السلمية، إلا أنّ القمع الدموي الذي مارسه جهاز الأمن السوري أشعل فتيل حرب أهلية أحرقت البلاد ودفعت بالاقتصاد إلى الخراب.

في خضم ذلك، يعد [رفعت الأسد](#) شخصية بارزة بين أفراد العائلة الحاكمة في سوريا. فقد كان نائبًا للرئيس السوري السابق كما أنه عمّ الرئيس المخلوع بشار الأسد. وقد رفعت ضده دعوى قانونية في سويسرا منذ عام 2013 على خلفية دوره المزعوم كقائد لـ "سرايا الدفاع" التي ارتكبت مجزرة حماة الشهيرة في فبراير 1982. وفي نوفمبر 2021، أصدر الادعاء العام السويسري [مذكرة توقيف دولية بحقه](#). إلا أنّ ذلك لم يمنع رفعت الأسد من الفرار من فرنسا، حيث كان قد صدر ضده حكم بالسجن لمدة أربع سنوات بتهمة الكسب غير المشروع. وبعد أكثر من عشر سنوات من التحقيق، أصدر مكتب الادعاء السويسري في مارس 2024 [لائحة اتهام ضده](#) بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ومع ذلك، في نهاية نوفمبر 2024، أعلنت المحكمة الجنائية الفدرالية السويسرية أنها تعترف بإغلاق الدعوى على أساس أن حالة رفعت الأسد الصحية لا تسمح له بالسفر إلى سويسرا أو حضور محاكمته. وعلى الرغم من أنه لم يتمّ اتخاذ أي قرار نهائي في هذا الصدد بعد، فإن هذه الخطوة في هذه المرحلة الحاسمة ستكون بمثابة السير عكس تيار التاريخ الذي يطالب بالعدالة لضحايا مجزرة حماة على وجه الخصوص، وللشعب السوري المحزّن، عموماً. ذلك أنّ العديد من الضحايا ما زالوا ينتظرون منذ عقود من الزمن خضوع النظام للمحاسبة.

وإن كان رفعت الأسد، على غرار سائر أفراد عائلة الأسد، قد فرّ من منطقتهم في سوريا أو الخارج، فإنّ حجة عدم قدرته المزعومة على السفر لم تعد قائمة. وبالتالي، ستكون هذه اللحظة مناسبةً لا لتحديد تواريخ محاكمته فحسب، بل لتوسيع أو تجديد قنوات نشر أمر اعتقاله. كما من شأن ذلك أن يعطي زخماً جديداً للتحقيقات الجارية في عدة دول أوروبية أخرى، مثل فرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا، حيث تمت مصادرة أصول كبيرة في السنوات الأخيرة. وفي الوضع الراهن، أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تتمّ إعادة هذه الأصول إلى الشعب السوري.

ومع احتمال فرار العديد من حلفاء النظام السوري المخلوع، لا بد من أن تستمرّ الولاية القضائية العالمية في أداء دورها في سياق السعي للعدالة وكشف الحقيقة بالنسبة إلى العديد من ضحايا الفظائع التي ارتكبت في سوريا على مرّ العقود الماضية. ويمكن أن تمثل سويسرا الدولة الأولى التي تفتح محاكمة نموذجية ضدّ أحد أفراد عائلة الأسد، وبالتالي تلعب دورًا نشطًا في إنهاء الإفلات من العقاب الذي تنعم به شخصيات النظام السوري المنتهية ولايته.